خطاب معالي محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي خلال
مأدبة غداء أقامها بنك ABN AMRO
(دبي، سبتمبر ٢٠٠٣)

يسرني ويشرفني أن تتاح لي هذه الفرصة لأخاطب هذا الجمع المميز بمناسبة مأدبة الغداء التي يقيمها بنك ABN AMRO . وباختصار أود أن أناقش معكم موضوع الحاجة إلى اتحاد نقدي في منطقة الخليج وما تحقق من تقدم حتى الآن في هذا المجال.

تشكل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست معاً منطقة اقتصادية هامة جداً. وفي عام ٢٠٠٢م، بلغ الناتج المحلي الإجمالي المشترك التقديري لهذه الدول حوالي ٣٤٢ مليار دولار، وبلغ المتوسط المرجح لدخل الفرد ما يقارب ١٥٠٠٠ دولار، وبلغ عدد السكان حوالي ٣٠ مليون نسمة، وتمتلك دول المجلس نحو ٤٥ في المئة و١٧ في المئة من الاحتياطيات العالمية للنفط والغاز الطبيعي على التوالي.

وتحاول هذه الدول تنويع اقتصاداتها لتقليص الاعتماد على النفط. وتمهد بناها التحتية الحديثة وإصلاحاتها الهيكلية الطريق لإعطاء القطاع الخاص دوراً أكبر في جهودها التنموية. وطورت دول الخليج أنظمة مصرفية سليمة وديناميكية، وتتمتع بفضل سياساتها النقدية والمالية الحكيمة بمعدلات تضخم منخفضة.

كما تتمتع كافة عملات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بقابلية التحويل الكلي وتحظى بالثقة الدولية. وظلت أسعار صرفها مقابل الدولار الأمريكي مستقرة بشكل عام لفترة طويلة. وكانت سياساتها المتعلقة بأسعار الصرف منسقة بشكل جيد لفترة طويلة وأظهرت أسعار الصرف المشتقة لعملاتها استقراراً ملحوظاً. وتعتبر أنظمة التبادل التجاري والمدفوعات في دول المجلس متحررة عملياً من القيود. وأوجد هذا الأمر، إلى جانب عدد من الخطوات اتخذتها دول المجلس لتوحيد أنظمتها الاقتصادية والمالية، بيئة أفضت بشكل كبير إلى تبادل تجاري واستثمار بين دول المنطقة. وبحسب التقديرات، تراوحت الصادرات غير النفطية للدول الخليجية كل على حدة داخل المجلس كنسبة من إجمالي صادراتها غير النفطية بين ٢٤ إلى ٦٢ في المئة. وبلغت نسبة الصادرات غير النفطية للدول الخليجية مجتمعة ٣٤ في المئة.

ويرى البعض أنه حينما تصبح دول مجلس التعاون موحدة بشكل جيد ولا تكون هناك عوائق أمام تدفقات التبادل التجاري بين دول المنطقة وممارسة أنشطة اقتصادية أخرى، فما الداعي

لوجود اتحاد نقدي. وإجابتي على هذا التساؤل هو أن الاتحاد النقدي سيسهل بشكل أكبر التبادل التجاري والاستثمار بين دول المنطقة، مما سيخفض من تكاليف المعاملات التجارية إلا أن أبعاده السياسية ستكون أكثر أهمية.

إن تحقيق اتحاد نقدي هو مهمة شاقة تحتاج إلى المثابرة والتصميم. وقد أخذ ذلك وقتاً طويلاً وعملاً شاقاً من الدول الأوروبية لتحقيق اتحادها النقدي. ولكن بالنسبة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لن يكون الأمر صعباً بنفس الدرجة حيث تتميز هذه الدول بدرجة كبيرة من التجانس الثقافي والاقتصادي والسياسي. وبما أن دول الخليج هي أيضاً عبارة عن اقتصادات صغيرة نسبياً، ستكون مهمة التوحيد النقدي فيما بينها أسهل نسبياً.

دعوني الآن ألقي الضوء على الجدول الزمني الذي وضعته دول المجلس من أجل تحقيق اتحادها النقدي والتقدم الذي حققته في هذا الصدد. ففي شهر ديسمبر٢٠٠١م، قررت دول الخليج إنشاء اتحاد جمركي بحلول عام ٢٠٠٣م وتبني مثبت مشترك لعملاتها في نفس التاريخ، والتوصل إلى اتفاق حول معايير التقارب بحلول عام ٢٠٠٥م من أجل الوصول إلى عملة موحدة بحلول عام ٢٠١٠م. ولقد حققت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تقدماً جيداً في تنفيذ هذا الجدول الزمني. فقد أنشأت اتحادها الجمركي وحددت معدل مشترك للتعرفة الجمركية الخارجية نسبته ٥ في المائة. ولقد تم تحقيق توحيد سعر الصرف، الأمر الذي اقتضى من كافة دول المجلس أن تقوم رسمياً بربط عملاتها بمثبت مشترك هو الدولار الأمريكي، بحلول التاريخ الذي وضع في الجدول الزمني.

ويبدو من المناسب أن نذكر هنا أن اختيار الدولار الأمريكي كمثبت مشترك كان يعتمد على كون الدولار هو عملة التدخل لكافة دول المجلس وهي العملة التي تقوّم بموجبها معظم معاملاتنا التجارية، وأن معظم احتياطيات دول المجلس من النقد الأجنبي كغطاء العملة ولأغراض ميزان المدفوعات هي بالدولار.

وبالنسبة لمعايير التقارب، يتم تطويرها من قبل لجنة فنية شكلت لهذا الغرض تعقد اجتماعاتها بشكل دائم ومتكرر. ونتوقع أن يكون التحول من نظام سعر الصرف الحالي إلى نظام العملة الموحدة بحلول عام ٢٠١٠م سلساً، ونتوقع الالتزام بهذا الموعد النهائي.

وكما قلت آنفاً، حققت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تقدماً كبيراً نحو تحقيق الوحدة النقدية. وفي الواقع، يتشابه مستوى التنسيق الاقتصادي الذي حققناه مع الأمور التي كانت

موجودة في أوروبا في وقت تأسيس النظام النقدي الأوروبي. فقد أزيلت كافة عوائق التبادل التجاري والاستثمار بين دول المنطقة. وتعد أهداف دول الخليج الاقتصادية ومعدلات النمو ومعدلات التضخم والسياسات النقدية والمالية وأسعار الفائدة والسياسات المصرفية في انسجام كبير. وتقوم بتنويع اقتصاداتها للحد من الاعتماد على النفط الذي غالباً ما يكون عاملاً في اضطراب توازن ميزانياتها العامة وإجهاد ميزان مدفوعاتها. ويعتبر تشجيع القطاع الخاص ركناً رئيسياً في استراتيجيتها الخاصة بالتنمية. حيث تقوم بعمل برامج تخصيص لتقليص دور الحكومة وتوسيع مساهمة القطاع الخاص. ويؤمل في السنوات القادمة أن تقوم دول المجلس بمزيد من الجهود المتضافرة لتنسجم سياساتها ولإزالة أي اختلالات هيكلية أو أي اختلالات في الاقتصاد الكلي.

ولم يتم البت بعد في اسم العملة الجديدة ولا في نظام سعر صرفها ويمكن أن تكون العملة الجديدة مربوطة بعملة واحدة من العملات الرئيسة، أو بوحدات حقوق السحب الخاصة أو سلة خاصة من العملات تعكس الهيكل التجاري للتجارة في المنطقة. ويمكن أن تتخذ سلطات دول المجلس قراراً بهذا الشأن في عشية إصدار العملة المشتركة، مع الأخذ في الحسبان الظروف الاقتصادية الإقليمية والدولية السائدة في ذلك الوقت.

إن تكاليف ومزايا الاتحاد النقدي معروفة بشكل جيد، لكن أود أن أشدد على أنه إضافة إلى تشجيع التبادل التجاري والاستثمار بين دول المنطقة، سيعمل الاتحاد النقدي كعامل محفز لمزيد من الاندماج وتعميق الأسواق المالية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وسيرتبط الاتحاد النقدي أيضاً بنهج سياسة نقدية مشتركة، واعتماد سياسات مالية أكثر انضباطاً من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد. وسوف يعزز هذا كثيراً من مصداقية السياسات الاقتصادية التي تنتهجها المنطقة.
وفي مقابل هذه المزايا، لن تكون مسألة فقدان كل دولة من دول المجلس الاستقلال في اتباع سياسات نقدية وسياسات خاصة بأسعار الصرف ذات ضرورة لنجاح الاتحاد النقدي. وهذا أمر جدير بالاهتمام لاسيما أن التنسيق القائم في السياسات النقدية والاقتصادية الكلية يؤيد اتحاد نقدي رسمي. وأعرب قادة المجلس عن التزامهم بالاتحاد النقدي في اجتماع القمة الذي عقد في مسقط في ديسمبر ٢٠٠١ ويتوقع أن يتحقق ذلك بحلول عام ٢٠١٠م.

وفي الختام، فان الاندماج النقدي الإقليمي سيكون بشير خير على النطاق العالمي، ولاسيما أن هذا الاتجاه يكتسب زخماً وإدراكاً كبيراً. فهدفنا عملي، وسوف نسعى لتحقيقه.